

بديل منه وفيه

سمير قصير - النهار

..وتكرّر سبحة الاحكام القضائية على المعارضين السوريين، وآخرها الاشد قساوة. فقد قضت محكمة امن الدولة في دمشق بالسجن عشر سنين على الباحث الاقتصادي عارف دليلة فيما لم ينل الطبيب وليد البني "الا" خمس سنوات، مثله مثل النائبين رياض سيف ومأمون الحمصي قبل اسابيع. في كل هذه الحالات، وايضاً في حال رياض الترك الذي حكم بالسجن سنتين ونصف سنة، قيل ان قرارات المحكمة تطوي على ما وصف بـ"التخفيف"، فغاب عن بال القضاة الذين اصدروا الاحكام، وكم بالحري عن بال مراكز القوى التي استصدرتها، ان اي تخفيف لا يصل الى حد اعلان براءة المتهمين والافراج الفوري عنهم، هو فعل ادانة لمن صاغ تهماً تثير السخرية.

غير ان السخرية المرّة تتجاوز في قضية عارف دليلة اللجوء الى تهمة من نوع "محاولة تغيير الدستور" و"الحض على العصيان المسلح". ذلك أن المفارقة الاكبر تكمن في وجود هذا المتهم بالذات في قفص الاتهام. فاذا كان عارف دليلة من المعارضين القديمين للنظام القائم في دمشق، فان اسمه قد برز في السنوات الاخيرة بسبب ايمانه بامكان الدفع نحو التغيير من داخل هذا النظام، وتحديدًا بمناسبة توريث السلطة من الاسد الاب الى الاسد الابن. ويذكر مثلاً ان دليلة كان من الفاعلين في "ندوة الثلثاء" التي اطلقت في نهاية عهد الاب آمال اصلاح اقتصادي روي أن الابن سيشرف عليه. ثم بعد تولي بشار الاسد رئاسة الجمهورية، كان من قلة من معارضين دفعوا في اتجاه التعاون مع السلطة. حتى ان هذا الموقف اثار بعض الانتباسات الظالمة في اوساط المثقفين المعارضين في دمشق (وببيروت)، ولا سيما عندمراح يشيع اسمه كمرشح للمشاركة في حكومة تضع نصب عينيها هدف انجاز الاصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي.

والاهم ان هذا التوجه لم يكن احادي الجانب، ليس فقط بدليل سريان الشائعات عن احتمال توزيع دليلة او غيره من المعارضين المستقلين، بل ايضاً لأن بعض المقربين من الرئيس الجديد كانوا يعطون آنذاك الانطباع بان مشروع الاصلاح الذي نسبوه الى وارث حافظ الاسد يلحظ مكاناً لشخصيات من هذا النوع. فضلاً عن ان الخطاب الرسمي في الاشهر الستة الاولى لحكم الرئيس بشار الاسد اتسم بليوننة ملحوظة رافقت خطوات رمزية تجاه المعتقلين السياسيين (ومنهم ايضاً لبنانيون).

لم تستمر هذه الليونة طويلاً، وفي مطلع عام ٢٠٠١ كان ما سمي "الحرس القديم" قد استعاد المبادرة. لكن مقولة "الحرس القديم" و"الحرس الجديد" سقطت هي نفسها بسرعة حين صادق الرئيس الشاب على قراءة جد محدودة لمفهوم الاصلاح، وذلك في مقابلة مطولة مع الزميله "الشرق الاوسط" في شباط من تلك السنة. وما كانت الا اشهر قليلة حتى تم اقفال فصل الانفتاح بالقبض على عدد من المعارضين واحالتهم امام محكمة امن الدولة.

في هذا السياق، لم يكن مستغرباً أن تصدر احكام قاسية بحق المعارضين عموماً وعارف دليلة خصوصاً. لكن ادانة دليلة تحمل، رغم ذلك، معنى رمزياً كبيراً. فكأن محكمة امن الدولة تحكم بالسجن عشر سنين على... نصف السنة الاولى للرئيس بشار الاسد!

او كأن بشار الثاني يقبل بحجز حرية بشار الاول...

يستطيع الحكم في سوريا التعايش مع مثل هذه المفارقة، ففي النهاية هذه ليست المرة الاولى التي يتبدد فيها امل الاصلاح والانفتاح. ولعل الاعرق في هذا الحكم يعتقدون ان ديمومته تتأتى تحديداً من تتابع لحظات قصيرة من الكلام الاصلاحى ومراحل اطول بكثير من الجمود والانغلاق. وهكذا كان بالفعل. لكن معرفة ما كان لم تعد ضماناً لما سيكون.

صحيح أن الاختلاف في الشخصية والخبرة بين الراحل حافظ الاسد وابنه يعوضه ما قد تعلمه الثاني على يد الاول. غير ان الاختلاف في الظروف الاقليمية والدولية لا تفيد في التعويض عنه اي خبرة، لما قد يحمله هذا الاختلاف من تغيير جذري. فرغم شهادات حسن السلوك التي تسربها بين الفينة والاخرى الادارة الاميركية حيال سوريا، بسبب التعاون الامني في وجه الاسلام الحركي (في شقه السني حصراً)، كيف نفهم ان يستهتر الحكم في دمشق بالتحويلات المتوقعة في المنطقة، وخصوصاً انها قد تكون من نوع لم يسبق له مثيل؟

والواقع ان التصرف السوري لا يعني سوى استهتار. فاذا كان الانغلاق الداخلي على قاعدة الصمود والتصدي امام اشتداد الصراع العربي - الاسرائيلي منسجماً مع الخبرة السورية، فإن هذا الانغلاق نفسه يبدو نافراً بإزاء احتمالات التحول التي تنذر بها الاستعدادات الحربية الاميركية تجاه العراق، وتلك الاحتمالات هي التي لا سابق لها، حتى في تجربة حافظ الاسد مع "عاصفة الصحراء".

اذ لم يعد خافياً أن احد السيناريوهات قيد الدرس في واشنطن يتعدى مجرد اسقاط الرئيس صدام حسين ليقضي بإنهاء حكم حزب "البعث" في العراق، ليس الا. وهذا ما يجعل الحكم البعثي في سوريا المعني الاول بما قد يحصل في بغداد، حتى قبل السعودية وايران، على اهمية ما قد يطرأ على موقعهما الاقليمي اذا اقيمت جمهورية عراقية اتحادية او استعيدت المملكة الهاشمية.

قد لا يصلح هذا السيناريو في النهاية، لكن مجرد وروده يفرض على الحكم في دمشق حسابات جديدة. ولعل اولها يكون بالادراك ان صون امن الدولة يبدأ بتفكيك محاكم امن الدولة واجهزتها، وقبل كل شيء المنطق الذي يربعاها.

الحساب فيه مراهنه، لا شك، لكنها اقل خطورة من غريزة الجمود. ثم ان البديل موجود وقريب ومأنوس. ففي ظل نصف الرضى الاميركي، لا شيء يمنع عودة... بشار الاول.